

الشبكة العربية للمنظمات الطوعية للتنمية - ANND

مشروع راصد الفضاء المدني

السودان

تقرير مارس 2021

المقدمة

شهدت هذه الفترة تصاعد حدة الصراع بين قوى الثورة والقوى المضادة للثورة، وقد تصدرت قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المشهد السياسى وعكست مظاهر توسع الحراك الجماهيري وكان أبرزها مواكب ومظاهرات الجماهير التي عمت العاصمة وبعض الولايات الاخرى احتجاجا على تدنى الاوضاع الاقتصادية خاصة ارتفاع مستوى المعيشة فى غياب كامل لمجهودات مؤسسات الدولة خاصة البرنامج الاقتصادى بالرغم من اعلان وزارة المالية الى تبني مشروع الحماية الاجتماعية لبعض من فقراء الاسر .

كما يعكس الوضع عامة عدم وجود مرجعية واحدة يمكن الاستناد عليها لتكون هى برنامج الحكومة الانتقالية الجديدة خاصة بعد تراجع دور تحالف قوى الحرية والتغيير وضعف الالتزام الرسمى بقضايا الحريات الديمقراطية و المواطنة و حفظ حقوق الإنسان السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا بسبب الاختلافات السياسية والبرامجية لمجموعة الاحزاب التى شكلت الحكومة وهو ما أطلقت عليه مجموعة قوى الثورة حكومة " المحاصصة الحزبية " مما أعتبر بدء هزيمة مشروع الثورة فى التغيير وهذا ما يفسر الظواهر الاجتماعية و السياسية والاقتصادية تفسيراً منطقياً يؤكد عليها انتشار وزيادة ظاهرة الفقر خاصة بسبب زيادة الغلاء بسبب الظلم الاجتماعى وسيطرة مجموعات الفاسدين والراسمالية الطفيلية من بقايا النظام السابق .

إن ما يجري الآن فى الساحة السياسية يؤكد تمسك قوى الثورة والتغيير بضرورة الحفاظ على شعارات الثورة ودفع المسؤولين لاعادة النظر فى السياسات والقرارات التى أتخذت والتي أدت الى تدهور الأحوال السياسية والاقتصادية، خاصة على أيدي من هم فى قيادة مؤسسات الحكم الانتقالي الاقتصادية, وفى هذا الاطار يعكس التقرير الشهرى (مارس 2021) بعض من المؤشرات ذات الصلة بتراجع مساحات العمل المشترك مع مؤسسات الدولة خاصة المنظمات المدنية مما أدى الى توتر الفضاء المدني خاصة المنظمات الحقوقية , كما يقدم توثيق البيئة القانونية والسياسية التى تحيط بعمل مكونات المجتمع المدني والانتهاكات التى يتعرض لها والمتعلقة بدوره فى حماية أهداف ومكتسبات الثورة ومتطلبات التحول الديمقراطى , بالاضافة إلا ان التقرير يعكس مقاربة المجهودات التنموية حيث تم التراجع الكامل من أهداف ومقاصد برنامج التغيير الذى قدمته اللجنة الاقتصادية لقوى الحرية والتغيير وبدأت سيطرة المؤسسات الاقتصادية الدولية فى وضع السياسات وأتخاذ القرارات خاصة وأن الاوضاع الاقتصادية تشهد تدهورا ملحوظا مما يجعل متخذى القرار مسلوبى الارادة.

وبالتالي تستند منهجية التقرير على مؤشرات تأخذ بعين الاعتبار المحاور التالية:

- البيئة السياسية والقانونية
- المجال المتاح لإجراء حوار بين شركاء التنمية حول السياسات التنموية على المستوى الوطنى

اولاً: البيئة السياسية والقانونية

- ❖ وصل الاستياء عن مدى تصرف المكون العسكري الى أعلى درجات التذمر و ذلك لتعديه على حرية التعبير وقد تم مجابهة الأدباء الذين ينطقون بحقيقة الوضع و ان العسكر ما زالو يسيطرون على القرارات فى ملفات مدنية مهمة مثل الملف الاقتصادى وملف السلام والعلاقات الخارجية خاصة ملف التطبيع مع إسرائيل والذى من الملاحظ انه يتسم بعدم الشفافية وتسوده السرية فى كافة اجراءاته مما يعتبر استفزازا للقوى المدنية الفاعلة فى الساحة حتى ولو يشوبها بعض الانقسام فى الرؤية , الا أن السرية فى ما يتم من خطوات يجعل هذا الملف بعيدا عن الرأى العام .
- ❖ انعكست قدرة القوى المدنية التى تقف خلف شعارات الثورة والتغيير فى التحدى الكبير وادارة الصراع مع المكون العسكرى ممثلا في شخص " البرهان " الذى بادر بفتح بلاغ ضد الشاعر الشاب "الدوش" والذى عبر عن كيف يمثل المكون العسكرى الجناة فى اجهاض مسار الثورة بقصيدة لقيت رواجاً شديدا وسط قوى الثورة والتغيير خاصة الشباب واسر واصدقاء الشهداء التى كانت بعنوان " **نفس الزول** " و أعتبرت قوى الثورة هذا البلاغ بانه خطوة تمثل قمة عتبات القمع و تكميم الأفواه رغم ما قدم من تضحيات فقد ناضلت الجماهير من أجل انتزاع حقوقها في جميع مجالات الحياة السياسية و الأدبية و الفنيه و كل فى مجاله، وهذا البلاغ يؤكد أن وجود المكون العسكرى فى المجلس السيادةي يمثل جزءاً من أي قرار يعمل لارتداد مسيرة التغيير وهذا ما يؤكد بأنهم ليسوا محل ثقة لأي ثائر وناسين أن مهمتهم الحراسه الامنية لحفظ و صون كرامة الشعب و الوطن مع الالتزام بعدم التدخل فى الشؤون السياسية واجراءات الاصلاح المتعلقة بالقوانين و خلافه .
- ❖ نادت حملة " **نفس الزول** " بأهمية وجود نيابة عامة منحازة كليا لخيارات الشعب و لمراجعة شاملة للقوانين و اللوائح التي تم وضعها في أيام العهد الساقط ، وذلك لمزيد من التأكيد أن للثورة أهداف يجب تحقيقها كاملة تتمثل في محاكمة رموز الاستبداد والفساد بذات القدر الذي اقاموه منذ عام 1989 م خاصة وان الإجراءات التى تتم في محاسبة رموز الاسلام السياسى خاصة تنظيف المؤسسات الحكومية والقضائية والعدلية ما زال يشوبها البطء الشديد والمقاومة والتامر من بعض قوى الدولة العميقة , بالاضافة الى ضعف ملف استرداد الأموال المنهوبة ووقف التعامل مع السوق السوداء بأي شكل من الأشكال لأنها محتكرة بواسطتهم، وهذا ما يتطلب الاجراءات الجادة لضرورة الاصلاح القانونى وتفعيل مسيرة التشريعات المصاحبة لمسيرة التغيير مع ملاحظة عدم تكوين مفوضية الاصلاح القانونى كالتزام مستوى حسب ما جاء فى الدستور الانتقالي 2019 م
- ❖ أن أكثر ما يميز البيئة السياسية – القانونية تعدد الظواهر الخطيرة المرتبطة بتدخلات المكون العسكرى وما هي الا انعكاس للإجراءات والسياسات التي تتبناها مكونات السلطة الانتقالية وقياداتها في عدم احترام القانون والتدخل والتعدي علي سلطات القضاء والشرطة، في سابقة

خطيرة فقد رشحت الأنباء عن تدخل رئيس مجلس السيادة ونائبه في عدد من القرارات التنفيذية مما يعد انتهاكا صارخا لمبدأ فصل السلطات وممارسته في ظل وضع يفترض ان يسمى المرحلة الانتقالية لاستعادة الديمقراطية وتثبيت أركان الدولة المدنية وسيادة حكم القانون خاصة وقف اجازة مشروعات قيام مفوضية حقوق الانسان ومفوضية المرأة ❖ في ظل حدة هذا الصراع السياسي جاء الحراك النسائي الجماهيري على شرف احتفالات 8 مارس 2021 م بشعارات سياسية واجتماعية متنوعة كإضافة حقيقية لمسيرة الاصرار على اهداف الثورة والتغيير وكدعم حقيقي الى دور قوى التغيير في فرض رؤاها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كرد فعل طبيعي لابتعاد مؤسسات الحكم الانتقالي عن مطالب القوى المدنية .

❖ تعددت شعارات احتفالات 8 مارس 2021 م لتعكس وتؤكد التنوع في منابر الحركة النسائية السودانية خاصة تلك التي تركز على منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وربطها بضرورة الالتزام السياسي من قبل مؤسسات الحكم الانتقالي , مع ملاحظة غياب الاحتفالات الرسمية بسبب وباء الكورونا وضرورات تنفيذ الاحترازات الصحية مما اضعف مظاهر الاحتفالات الجماهيرية والتي تم التخطيط لها بقيام مسيرة نسائية بيضاء في إشارة الى " الثوب السوداني الابيض " كرمز لنضال وتاريخ المرأة السودانية, الا ان غياب هذه المسيرة لم يعطل الحملة الاعلامية المكثفة حول المطالب السياسية والاقتصادية للحراك النسائي وانحيازه التام الى ضرورة تثبيت اركان الدولة المدنية والديمقراطية.



مبادرة لا لقهر النساء ترفع شعار العلاقة ما بين الالتزام السياسي وضرورة الاصلاح القانوني

❖ في ذات الاطار جاءت بعض الشعارات لتعكس وتؤكد متمرس الحراك النسائي الجماهيري في مواقع الدفاع عن حقوق المرأة وارتباطها الوثيق بقضايا الثورة والتغيير وضرورة العمل الجاد والمسئول لاهمية توسيع الفضاء المدني ليشكل القاعدة الاساسية لقيام مؤسسات الدولة المدنية حيث تتقاطع معها المصالح الاقتصادية والاجتماعية ولذلك رفع تنظيم الاتحاد النسائي السوداني اعرق واقدم منظمة نسائية شعار " التحدي " في معارضة واضحة لبطء هياكل ومؤسسات الدولة المدنية في تنفيذ شعارات الثورة , بل توجيه الاتهام بوضوح الى ان هناك قوى داخل هذه المؤسسات تعمل على الالتفاف على شعارات واهداف الثورة والتغيير , حيث جاء في بيان الاتحاد النسائي على شرف احتفالات 8 مارس 2021 م ما يلي :

"نتوجه هذا العام بالتحية للنساء العاملات المنتشرات في أروقة ودهاليز الدولة في القطاع العام والخاص يعملن بشروط خدمة غاية في الإجحاف من حيث الأجر وشروط الخدمة المستدامة وفوائد ما بعد الخدمة ويحملن أعباء اسرهن على أكتافهن يهددن فقدان المورد بين لحظة وأخرى ، ومن هنا فإننا نطالب الدولة بحماية هؤلاء النساء بالإسراع بتشريع قوانين تحفظ كرامتهن وتقيهن شر المسغبة وأولها تكوين المجلس التشريعي على أسس تضمن للنساء حقوقهن وتصون مكاسبهن ، وإنشاء مفوضيات المرأة ، وحقوق الإنسان ، والأراضي على هدى الثورة وشعاراتها" (1)



❖ في إطار تعدد القضايا والتحديات التي تواجه المرأة السودانية في ملف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية جاء الحراك المدني ليعمل على توسيع البيئة السياسية المؤاتية لتعزيز دور المرأة في كافة المجالات , وكان ان تم اختيار عمل المرأة في التعليم وتكريمها لمساهماتها التاريخية في تربية وتعليم الاجيال خاصة جيل الثورة والتغيير , حيث قامت المنظمات النسائية في ولاية جنوب دارفور بالاحتفاء بدور المعلمات في تماسك النسيج الاجتماعي رغم الحروب والنزاعات التي تشهدها بعض من مناطق السودان خاصة ولايات دارفور الكبرى , ومن هنا جاءت مبادرة تكريم المعلمات من داخل المدارس في اشارة واضحا لاستخدام بيئة الحريات والفضاء المدني ودور المنظمات المدنية في الشراكة مع مؤسسات الدولة .



الاشارة الى الدور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة



تكريم المعلمات وسط تلميذاتهن في اشارة واضحة لدورهن في التغيير

❖ في مبادرة تعتبر الاولى من نوعها في تاريخ السودان وفي تاريخ الحراك النسائي , وفي اطار الاحتفالات ب 8 مارس 2021 م تم لفت انتباه المجتمع السوداني الى قضايا الفئة الاجتماعية من المسنين حيث تم نشر دراسة عن " المرأة المسنة : التباين النوعي – الجندرى " مما يعكس التطور النوعي في تناول قضايا المرأة وجعلها جزء من الحراك النسائي في إشارة واضحة للاستفادة من الفضاء المدني وقدرات المنظمات المدنية الحقوقية وتناولها لقضايا مختلف الفئات الاجتماعية . حيث جاءت دراسة حديثة بولاية الخرطوم تشير الى تبايناً هاماً بين الجنسين في المسنين يشمل عدة ابعاد ديمغرافية منها ، صحية واجتماعية والمشاركة في النشاط الاقتصادي . حيث تزيد نسبة النساء المسنات عن نسبة الرجال المسنين وتصل في المتوسط الى 53% مقابل 47 % , ولا زالت نسبة الأمية مرتفعة في فئة كبار السن وتشكل اكثر من 60 % وترتفع نسبة الأمية بين الإناث 48.8 % كما تزيد القوى العاملة في اوساط الذكور حيث تبلغ النسبة الى 83/26 % وتقل المشاركات الاقتصادية للنساء المسنات عن الذكور وذلك يعود الى تقلص فرص العمل للمسنات وبذلك تزيد نسبة الفقر بين النساء المسنات . بالسودان تتزوج النساء مبكرا إلي رجال يكبروهن بعده أعوام ولذلك فهي تتربل مبكرا وتكون النسبة 52/9% للذكور مقابل الإناث وتعرض للوحدة والحياة الشاقة وقد تواجه المراه المسنة بأزمات مالية فتضيق بها سبل الحياة.(2)

❖ في تطور مفاجئ وقد يكون احد نتائج بيئة حريات التعبير والتنظيم التي اتاحها الوضع السياسى بعد الثورة وكذلك مؤشر مهم الى بيئة الحراك الجماهيرى وتوسع قاعدة الفضاء المدنى وزيادة الاهتمام بمشاركة المرأة , أنعقد ولاول مرة في تاريخ السودان المؤتمر العام لنساء جماعة أنصار السنة المحمدية , كما يعد الاول في تاريخ الجماعة السلفية التي كان لها في السابق كثير من التحفظات والمحاذير الشرعية حول عدد من قضايا المرأة وقد شكل حضورا بأكثر من ألفي امرأة منظمة من مختلف ولايات السودان وناقش المؤتمر عددا من القضايا وقدمت خلال مداواته الكثير من أوراق العمل العلمية التي تتحدث عن دور المرأة السلفية ومستقبل العمل الاسلامي النسوي وتحدياته والعقبات التي تواجهه وشرف جلسات المؤتمر الرئيس العام للجماعة والامين العام (3)

❖ وبالنظر الي انعقاد المؤتمر وفعالياته ومداولاته وتوصياته الختامية يلاحظ ان ثمة تطور ونقله نوعية كبيرة حدثت في الذهنية السلفية وتغيرا طرأ علي بنية الجماعة فكريا وتنظيميا وبالتالي تحاول الجماعة بعد تكاثر عدد النساء وفعالية القطاع النسائي كشريحة حيوية ان تستفيد من هذا القطاع لصالح اهدافها الامر الذي قادها لاحداث هذه التحولات ومن بينها تغيير نظرة الجماعة تجاه المرأة... خاصة وان هناك فتوى داخلية تشدد علي تحريم خوض المرأة للمعركة الانتخابية (ترشيحا وتصويتا) بمعنى ان المرأة السلفية يحرم عليها التقدم لصدائق الانتخابات وان لا تدلي بصوتها نهائيا وليس من حقها ممارسة العمل السياسي أو التقدم لتولي وشغل المناصب العامة , لكن ونسبة لتوسع الحراك المدنى خاصة وسط النساء حدث ما يشبه الانقلاب داخل مفاهيم الجماعة السلفية كنتيجة لضغوطات الواقع التي هي أقوى من رغبات الكثير من الدعاة والفقهاء والعلماء المعترضين فاننصر الرأي المؤيد لمشاركة المرأة في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعى . وبدأت السلفيات بالمطالبة بتمثيل لها في المناصب الشورية كالمركز العام للجماعة وبحقها في تمكينها في المشاركة وإدارة شئون العمل العام

واتخاذ القرار ليصبح الحديث (لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة) خارج قاموس الجماعة السلفية في الوقت الراهن .

❖ في إطار احتفالات 8 مارس 2021 م ومجهودات القوى المدنية للتضامن ودعم تعزيز دور المرأة في مسارات الثورة والتغيير المختلفة , ظهرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي حملة تخصيص مرتبات للأمهات والتي انطلقت لدعم المرأة التي لا تحظى بالتوظيف مثل الرجل خاصة في السودان كما في بعض الدول النامية الأخرى والتي تتحمل فيها الامهات اعباء وتبعات كبيرة على أن يكون الدعم الشهري متوازيًا مع برنامج دعم الأسر الفقيرة والذي ما زال تحت التجربة , بالرغم من أن هذه المبادرة ايضًا تحفها المخاطر بالا لتحديات توفر التمويل لكنها اقل من المخاطر التي يواجهها برنامج دعم الأسر المتمثلة في تحديد الفئات المستهدفة والمعايير المصاحبة والترتيبات الادارية والتنفيذية لانسياب التدفقات النقدية للمستفيدين وهنا الشرط الوحيد للاستحقاق هو ان تكون المستفيدة أم والامهات اكثر قدرة وكفاءة في توظيف دخل الاسرة , مع احتمالات تجاوز الاختفاقات التي تواجه او واجهت الدعم الاسري, فالام ربة أسرة بل هي الاسرة كلها وبهذا سيكون الدعم مباشرًا و عمليًا و عادلًا وستذهب الاعانات مباشرة لاقتصاد الاسرة وتلبية احتياجات الأطفال والاسرة ولا شك ان البرنامج يصب في محاربة الفقر ، على أن يبدأ البرنامج بالامهات خاصة غير العاملات في الريف ثم يتدرج ليشمل جميع الامهات (4)



إنصافاً للنساء..

مشروع الفكر الديمقراطي يبتدر في اليوم العالمي للمرأة:
#حملة_تخصيص_راتب_للأمهات



لنبدأ بالمرأة الريفية .. شيالة الثقيلة

شارك/ي بالترويج من أجل رأي عام داعم للحملة

❖ في تطور سياسي لافت ومفاجئ تم إعلان المبادئ للتشاور بين حكومة الفترة الإنتقالية لجمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال , حيث يعتبر هذا الاتفاق بمثابة اختراق واضح في المسار السياسي وقد يؤدي الى تغيير في موازين القوة بين معسكري قوى الثورة والتغيير والقوى المضادة لمسارات الانتقال الديمقراطي , حيث تم الاتفاق على جملة من المبادئ قد تكون هي الفرصة التاريخية لمعالجة جذور الأزمة السودانية وبناء دولة المواطنة التي تسع الجميع ، أذ اتفق الطرفان على العمل لتحقيق سيادة السودان و استقلاله ووحدة أراضيه , مع ضرورة التوصل إلى حل سياسي وسلمي وعادل كهدفا مشتركا في بلد متعدد الأعراق والديانات والثقافات لذلك يجب الاعتراف بهذا التنوع وإدارته ومعالجة مسألة الهوية الوطنية في إطار تأسيس دولة مدنية ديمقراطية فيدرالية في تضمن حرية الدين وحرية الممارسات الدينية والعبادات لكل الشعب السوداني وذلك بفصل **الهويات الثقافية والإثنية والدينية والجهوية عن الدولة (5)** وأن لا تفرض الدولة ديناً على أي شخص ولا تتبنى ديناً رسمياً وتكون الدولة غير منحازة فيما يخص الشؤون الدينية وشؤون المعتقد والضمير كما تكفل الدولة وتحمي حرية الدين والممارسات الدينية ، على أن تضمن هذه المبادئ في الدستور. وقد اعتبرت هذه الخطوة مهمة جداً سوف تمهد لفصل الدين عن الدولة وهي من الاسباب الأساسية للصراعات والحروب مما يفتح الابواب لقيام الدولة المدنية الديمقراطية التي تقوم على حقوق المواطنة .

ثانياً : حول سياسات التنمية الوطنية

❖ ما زال الوضع الاقتصادي يشير الى عجز مؤسسات وهياكل السلطة الانتقالية في التصدي بمهنية ومسئولية الى تردى الأوضاع الاقتصادية خاصة الاحوال المعيشية التي زادت وتيرة الغلاء من تفاقم الحاجة الى ابسط ضروريات الحياة , فقد اتسمت الفترة ما بعد اجازة ميزانية 2021 م بمفارقة كاملة لتوصيات اللجنة الاقتصادية للحرية والتغيير والمواثيق الموقعة من قوى الثورة مع اندلاع الثورة في يناير 2019 ومخرجات وتوصيات المؤتمر الاقتصادي الذي ركزت موجهاته على ضرورة الاعتماد على الذات وتعبئة الموارد المحلية والتوجه نحو اعادة تاهيل القطاعات الانتاجية .

❖ مع ضرورة تركيز الدولة على إدارة القطاعات الاقتصادية والخدمية الاستراتيجية وتحفيز القطاع الخاص الوطني العامل في مجال الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي، واستيعاب الاستثمار الأجنبي وفق خطة مركزية تخدم احتياجات السودان أولاً وتحقيق استقلال اقتصادي داعم للاستقلال السياسي لان هذا التوجه سوف يؤدي الى توسيع فرص السلام ووضع البرامج والميزانيات لعودة النازحين واللاجئين إلى قراهم وحوالكيرهم والإسهام في الإنتاج والاكتفاء الذاتي من الطعام وتحسين أوضاعهم الحياتية والخدمية , الا أن الحكومة الانتقالية فضلت الاستمرار على ذات السياسات الاقتصادية للنظام الساقط وترك المجال للرأسمالية الطفيلية مع تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي بتخفيض الجنيه ورفع الدعم عن السلع الأساسية لهناً

وراء وعود الدعم الخارجي بدلاً عن الاعتماد على الذات وتوظيف الموارد المتاحة والكامنة في الداخل للاكتفاء الذاتي والإصلاح الاقتصادي كما جاء في برنامج قوى الحرية والتغيير . ❖ سارعت الحكومة الانتقالية لرفع أسعار مدخلات الانتاج تحت بند رفع الدعم ثم لجأت إلى رفع وتحرير أسعار الوقود وتعويم الجنيه وتحرير أسعار الدواء وزيادة الضرائب مما رفع الأسعار وزيادة أسعار المواصلات ثم رفع أسعار الكهرباء خمسة أضعاف في بداية العام مع إجازة ميزانية 2021، وذلك لان البرنامج الاقتصادي ارتكز على ذات المسارات السابقة ومناهج وانماط الموازنات التي كانت تعد على أساس موازنة بنود وليست موازنة برامج تنموية مما اضعف الدور التنموي للدولة حيث جاء الإنفاق على التنمية بنسبة 4.5% .. مع زيادة الإنفاق العسكري الذي يمثل المقدمة في الإنفاق الحكومي على حساب القطاعات الإنتاجية بما في ذلك التعليم والصحة؛ حيث أن نصيب قطاع الأمن والدفاع والشرطة يشكل 66% من جملة الإنفاق على شراء السلع والخدمات، بينما الصحة 1.3%. وأما الإيرادات فمعظمها من الضرائب غير المباشرة والتي يقع عبئها على المستهلكين.. هذا الواقع يهزم أي مؤشرات في إصلاح الاقتصاد أو تقديم برنامج تنموى يعكس القدرات الوطنية والاولويات الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية مما يعتبر مواصلة لإفراغ الثورة من محتواها الثوري في التغيير الشامل (6)

❖ في مواجهة هذا الواقع والتجاوز الذي تم لتوصيات ومقررات المؤتمر الاقتصادي وتراجع اللجنة الاقتصادية لقحت عن برنامجها.. وفي وجهة الاصطفاف الجديد نشأ التحالف الاقتصادي لقوى ثورة ديسمبر وعقد مؤتمرا صحفيا بوكالة سونا للأنباء في ٢١ مارس ٢٠٢١م وحضرته مختلف أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية حيث تمت الاجابة على سؤال ما هو التحالف الاقتصادي لقوى ثورة ديسمبر؟ وما هي مبررات قيامه والبرنامج الذي يطرحه التحالف؟ حيث أعلن أن التحالف يشكل كيانا وطنيا مستقلا لا ينتمي لأي حزب أو ايدولوجية وهو مفتوح لاستيعاب كل القوى التي صنعت ثورة ديسمبر المجيدة بغرض العمل على تحقيق برنامج الثورة الاقتصادي كما تمت الاشارة الى أن برنامج الحكومة الراهن زاد نسبة الفقر في السودان إلى ٩٠%. وتم طرح برنامج التحالف الاقتصادي في خطوته العريضة مصحوبا بالمذكرة المعدة لرفعها لمجلس الوزراء.. وبعد انتهاء المؤتمر مباشرة تحرك وفد من قيادة التحالف وقام بتسليم مذكرة التحالف لمجلس الوزراء وهي تحتوي تحديدا دقيقا للمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني والأوضاع المعيشية للمواطنين والرؤى المطروحة لحلها حيث قدم برنامجاً للإصلاح الاقتصادي يعتمد البدائل الوطنية الاقتصادية التي قدمت إلى المؤتمر الاقتصادي في مواجهة برنامج صندوق النقد الدولي.

❖ وفي إطار رفض سياسات خصخصة القطاع الصحي خاصة تحرير اسعار الدواء أصدرت " رابطة الأطباء الإشتراكيين " بيانا أكدت فيه أن الزيادة بهذا الشكل تأتي في إطار سياسات التحرير الاقتصادي التي تتبعها السلطة الإنتقالية تنفيذاً لروشحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وعلى خلفية تعويم قيمة العملة المحلية تم تحرير تدخلات الدولة لتوفير دولار مدعوم للأدوية. كما أكد بيان الرابطة أن الدولة تسعى للتخلص من مؤسسات القطاع العام التي تعمل على توفير الأدوية للشعب السوداني وذلك من خلال التجاهل والتهميش المعتمد للإمدادات الطبية، حتى تتاح لهم الفرصة للتخلص من الإمدادات عبر خصصتها واتاحة الفرصة لمافيا

الأدوية لسيطرة الكاملة على سوق الدواء حتى الأدوية المنقذة للحياة، بحسب البيان، مما أدى الي ندرة كبيرة في الأدوية بما فيها ،الأدوية المنقذة للحياة (7) .

❖ في إطار الشراكة مع مؤسسات المجتمع الدولي أكد السيد " فولكر بيرتس " رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم الفترة الانتقالية بالسودان " يونيتامس " أن البعثة جاءت لتقديم العون السياسي لحكومة الفترة الانتقالية والمساعدة في دعم السلام خاصة المرحلة الثانية من اتفاق جوبا اضافة إلى بناء السلام وحماية المدنيين عبر رفع قدرات الجهات المعنية بذلك. كما أكد على دور البعثة في دعم الاقتصاد السوداني باستقطاب الدعم والترويج والتنوير بفرص الاستثمار بالسودان، مؤكدا أن البعثة ستعمل بالتنسيق مع منظمات وهيئات ووكالات الامم المتحدة لتقديم الدعم والمساندة الفنية وانافذ برامج الحكومة علاوة على تدريب الكوادر بمؤسسات الدولة، وقال إن البعثة ستلعب دور الوسيط لتجاوز الخلافات. وأشار الى الدور الداعم لمنظمات المجتمع المدني ولجان المقاومة والشباب والمرأة في توفير البيانات وتقديم الدراسات للمشروعات التنموية وفقا لرؤى كليه واقعيه لىتم تمويلها عبر البعثة. كما قدم ممثلو منظمات المجتمع المدني خلال اللقاء العديد من الرؤى السياسي والاقتصادية والاجتماعية والثقافية اضافة إلى تعزيز دور المرأة لأهمية دورها في النهوض بالمجتمع، وأكدوا أن السلام لم يكتمل بعد مما يعرقل تحقيق شعارات الثورة.

❖ قام السودان بتسديد جملة متأخرات للبنك الدولي مُمهداً الطريق للوصول لتمويل بقيمة 2 مليار دولار لأول مرة خلال ثلاثة عقود ، وتم ذلك بتمويل تجسيري من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وتمويل من البنك الدولي، وذلك يُعتبر أولى خطوات التوجه الى السوق العالمي وخطوة في الطريق نحو إعفاء الديون. وتعتبر هذه العملية بمثابة عودة التعاملات الطبيعية بين السودان ومجموعة البنك الدولي، بما في ذلك المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ، ومؤسسة التمويل الدولي (IFC) ، والوكالة الدولية متعددة الأطراف لضمان الاستثمار (MIGA) بعد قطيعة قرابة الثلاثين سنة . الا أن بعض الخبراء الاقتصاديين اشارو الى ان هذه العملية ما هي الا " **قرض العبور الى المزيد من الديون** " (8) . كما اشار البعض الى انها من نوع القروض المعبرية من بهلوانيات سيرك التمويل الدولي بغرض الالتفاف الفني علي قوانين مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وغيرهم ، كما تعتبر مناورة تتيح لمجموعة البنك الدولي ان يقدم قروضا أو منحا للسودان ان شاء وبالشروط التي يشاء والتوقيت الذي يشاء. ومن المعروف ان أي تمويل قادم من البنك الدولي وغيره سوف يأتي بشروط اقتصادية وسياسية كارثية ومعروفة.

الخلاصة

يواجه الانتقال الديمقراطي بالسودان تحديات وعثرات عديدة ، تتمثل في استحقاقات واجبة السداد في وقت تعاني فيه خزينة الدولة من شح الموارد المالية خاصة العملات الحرة ، مع تطلعات وامال كبيرة لقوى الثورة والتغيير ، كما ادي القصور في الجهاز التنفيذي الي حالة من عدم الرضا ايضا وذلك لضعف بعض الوزراء من جهة ومن جهة اخري لحجم الدمار والخراب الواسع ، بالاضافة الى تحدي من نوع اخر الا وهو التدخلات الدولية والإقليمية مما أدى الى أرباك المشهد السياسي وتغيير

موازنين القوة لصالح المجموعات التي تتحكم في وضع السياسات واتخاذ القرارات بعيدا عن مشاركة قوى المجتمع المدني واصحاب المصلحة الحقيقية في التغيير . مع ذلك لا ينبغي أن تكون هذه التحديات مصدرًا للإحباط والاستسلام بل حافزًا لقوى الثورة والتغيير للبحث عن مناهج عمل ووسائل أخرى تعمل على تعديل موازين القوة وتسهم في استعادة قوى الثورة والتغيير لزام المبادرة وحماية أهداف وشعارات الثورة .

ولابد أن تكون هذه المناهج بعيدة عن الأطروحات التقليدية للقوى السياسية القديمة , أو مشاريع ودعاوى المجموعات الدينية التي تدعو لأهمية المصالحة مع المشروع الحضاري للحركة الإسلامية، ولا حتى الاستسلام للمشاريع القبلية والجهوية الضيقة ، فالوضع في البلاد اليوم يؤكد حصيلة فشل المشاريع المرتبطة بسياسات السوق الحر وشروط مؤسسات التمويل الدولية , وهذا ما يفرض إعادة النظر من قبل الفاعلين في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعمل المشترك في سبيل تجاوز هذه الأزمة لتستعيد الدولة دورها في تحقيق أهداف الثورة خاصة مع تمدد المظاهرات الاحتجاجية المطلوبة ورغم أن بعضها اتخذ الغطاء الجهوي والقبلي الا أن الثورة السودانية لم تخسر كثيرا مقارنة مع بعض دول الربيع العربي خاصة سوريا وليبيا ومصر فلم تصل ثورة ديسمبر إلى الاحتراب الأهلي أو الانقلابات العسكرية لكنها في ذات الوقت ليست ببعيدة من تلك السيناريوهات ومن المؤكد أن الجماهير ستواصل نضالها ضد النخب الجديدة خاصة حلفاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

نعمات كوكو

مارس 2021

المصادر

- 1- بيان الاتحاد النسائي السوداني -8 مارس 2021 م
- 2- د عزيزة على - دراسة عن اوضاع المسنين في ولاية الخرطوم
- 3- مصادر صحفية
- 4- حملة على مواقع التواصل الاجتماعي
- 5- إعلان المبادئ بين الحركة الشعبية شمال بقيادة " الحلو " وحكومة السودان
- 6- الموازنة العامة لعام 2021 – وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي
- 7- بيان صحفى – رابطة الاطباء الاشتراكيين
- 8- معتصم الاقرع – خبير اقتصادي